حق ومعرفة ١

عدد سبتمبر ٢٠٢٢

شخصية العدد:
هشام مبارك طاووس الفقراء احد رواد الحركة الحقوقية المصرية

مدافع/ة:
الحقوقية هدي عبد المنعم من المجلس القومي لحقوق الإنسان الى الاتهام بالانضمام لجماعة ارهابية

الامان الرقمي:
هل يهم إن كان أحد يراقب ما نقوله ونقرأه ونشاهده؟

نرشح لكم:
"موجز تاريخ الحرية...قصة ميلاد حقوق الإنسان والمواطن"

برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان
HRCP

ECRF
المفوضية المصرية للحقوق و الحريات
Egyptian Commission for Rights and Freedoms

هشـــام مبـارك طـاووس الفقراء

احـد رواد الحركـة الحقوقيـة المصرية

(أثناء زيارته للمملكة المتحدة، وحصوله على منحة دراسية من جامعة كولومبيا)

في إطار سعينا لإطلاق برنامجنا لتعزيز ثقافة حقوق الإنسـان، وفي عدد مجلتنا الأول تفكرنا كثيرًا فيمن ينبغي لنـا أن نفتتح بـه هـذا المشـــوار، ومن بين أسماء كثيرة كان لها أثرها ومساهمتها في ما ضي وحاضـر الحركة الحقوقية، وجدنا في هشـام مبارك ضالتنا.

وفي إطار سـعي المحرر لتقديم شـخصـية مبارك للقراء، لم يجد ما يصـفه به أفضـل مما وصـفه به

الناقـد الأدبي والصـحفي المصـري الراحل رجاء النقاش، حيث شـبهه في مقاله الذي نشـر بمجلة الشـباب في شـهر فبراير من العام 1998 بالقطب الصـوفي الجنيد البغدادي الذي كان لقبه «طاووس الفقراء» لنزاهتـه وزهـده، فيقول النقـاش: «كـان كالطاووس الذي يفتخر بنفسـه، وبأنه لا يحتاج إلى أحد، وبأن سـعادته الكبرى هي في أن يخدم الناس، ويملأ حياتهم بالرضـا والطمأنينة، ولهذا كان أميرًا على قلوبهم، بأخلاقه وصدقه وأمانته وحبه للخير... » وأن هشام هو بالنسبة إليه: «الطاووس الجديد».

هشام مبارك هو باحث وسياسي ومحام بارز وأحد رواد الحركة الحقوقية المصـرية، توفي في مرحلة مبكرة من شـبابه، ومع ذلك كانت له مسـاهمات بحثية وحقوقية ما تزال أصداؤها وانعكاساتها تتردد إلى الآن، لـذا فـإننـا نحـاول تقصـي أثر صـاحبنـا وطاووسنا، لما في سيرته من إلهام وما لذكراه من أنس.

عزبة أولاد علام

يرى عماد مبارك، مدير مركز الذاكرة والمعرفة للدراسات، وشـقيق هشـام، أن نشـأة الراحل في عزبة أولاد علام بحي الدقي في محافظة الجيزة، وما صاحب تلك النشأة من جدل سياسي واجتماعي مرتبط بنزاع العزبة التاريخي مع الحكومة حول ملكية أراضـيها، وما ترتب على عدم اعترافها آنذاك بتلك الملكية من إفقار للعزبة، وافتقار للبنيـة التحتيـة اللازمـة لتوفير حـد أدنى من إنسـانيـة المعيشـة لسـكانها... كان السـبب الأسـاسـي الذي ولَّد عند هشـام دافعًا للاهتمام بالشـأن العام سـواءً بمفهومه السـياسـي الاجتماعي، أو لاحقًا بمفهومه الحقوقي.

بدأ هشام الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والتثقيفية لأبناء العزبة في مرحلة مبكرة، كمسرح الشارع الذي كان

ينظمه بصحبة عدد من أبناء عزبته على عربة «كارو» مستفيدًا من خبرته كأحد أعضاء فرقة البحيرة للفنون الشعبية، للترفيه عنهم، وكذلك تنظيمه المحاضرات التثقيفية في مقر حزب التجمع بالدقي.

(هشام مبارك في أحد استعراضات فرقة البحيرة للفنون الشعبية)

وكان له أثر بالغ الأهمية رفقة المحامي العمالي الراحل أحمد شرف الدين، في دعم مجهودات أهالي العزبة - قانونيًا ونضاليًا- في التصدي لمحاولات الحكومة الاستحواذ على أراضي الحكر، إذ عمل هشام على كتابة العرائض وجمع التوقيعات ضد طرد أبناء العزبة، الأمر الذي خلد الراحلين في ذاكرة سكانها، وتحولا إلى علمين من أعلامها.

النشاط الطلابي

كذلك انخرط مبكرًا في النشاط الطلابي المعارض لسياسات الحكومة المصرية، في فترة شهدت انتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان، وكذلك حراكًا طلابيًا تاريخيًا، فأسس جمعية «الوطن» الطلابية مع عدد من زملائه من بينهم المترجمة ماجدة أباظة، وكذلك اللجنة الوطنية للطلبة، كما أعاد تأسيس نادي الفكر الاشتراكي التقدمي بجامعة القاهرة، مصدرًا مع عدد من رفاقه نشرة طلابية تحت عنوان «نريد جامعة حرة في وطن حر»، وكان فاعلًا في مظاهرات 1984 الطلابية ضد الحرس الجامعي، ولائحة 79 التي يصفها مصطفى الحسن زميله ومدير مركز هشام مبارك، بـــ المجحفة بحق الطلاب.

كان مبارك ينتمي إلى جيل طلابي فريد، ضم عددًا من الشخصيات التي لعبت دورًا بارزًا في الحياة السياسية المصرية فيما بعد، على اختلاف مشاربهم ومواردهم، من بينهم: عزة شلبي، زياد بهاء الدين، حجاج نايل، كرم صابر، صفاء زكي، ناصر أمين، ياسر عبد الجواد، عصام سلطان، مصطفى الحسن.

وعقب تخرجه التحق بالقوات المسلحة مدة عام، ثم تدرب بمكتب الأستاذ أحمد شرف الدين قبل أن ينضم رفقة عدد كبير من هذا الجيل إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، من بينهم حجاج نايل، هاني شكر الله، حافظ أبو سعدة، مصطفى الحسن، وقد عمل هشام بوحدة العمل الميداني.

عضوية لجنة الحريات بحزب التجمع

كما انضم للجنة الحريات بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، رفقة أمينة النقاش، ومحمد سعيد، وسيد أبو زيد، وحازم منير، وهو ما ساعده على تقديم الدعم لأبناء عزبته واستخدام مقار الحزب لتنظيم الفعاليات المتعلقة بالعزبة وأبنائها.

اعتصام عمال الحديد والصلب

كانت شركة الحديد والصلب بالتبين جنوبي مدينة حلوان إحدى قلاع الصناعات الوطنية المصرية، كما كانت من أبرز بؤر التوتر والصراع حول حقوق العمال، إذ على الرغم من أهمية الشركة نفسها وصناعة الحديد والصلب بشكل عام، عانى العاملون فيها من ظروف عمل سيئة، الأمر الذي دعاهم لتنظيم سلسلة من الاحتجاجات كان أبرزها اعتصام أغسطس 1989، إلا أن الحكومة وقتذاك فضلت الاستجابة الأمنية، وشرعت في استخدام القوة المفرطة لفض الاعتصام حيث استعملت المروحيات للرصد والترهيب، وكذلك الرصاص الحي لتفريق المعتصمين، ما كان حصيلته استشهاد عبد الحي السيد حسن، وإصابة نحو 15 عاملًا واعتقال نحو 750 آخرين.

دفع ذلك هشام وعددًا من رفاق جيله لإعلان تضامنهم مع العمال في مواجهة السلطة، وتوقيع بيان حقوقي يدين اقتحام قوات الأمن لمصنع الحديد والصلب، ما كانت نتيجته اعتقال نحو 63 متضامنًا، كان من بينهم: الحقوقي والصحفي محمد السيد سعيد، مؤسس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مدحت الزاهد، الرئيس الحالي لحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، والناشط السياسي كمال خليل، والخبير الاقتصادي عبد الخالق فاروق.

ولم يقتصر دور هشام قبيل اعتقاله على الدعم السياسي والقانوني لعمال الحديد والصلب، بل عمل كذلك على جمع التبرعات والمساعدات العينية -رفقة كمال خليل- من عمال حلوان وشبرا الخيمة لصالح لجنة رعاية المعتقلين من عمال الحديد والصلب.

السجن كنقلة فكرية وإضافة للوعي

يرى عماد كذلك أن تجربة السجن باعتبار أنها احتوت على عدد من المثقفين و السيا سيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، كانت بمثابة نقلة فكرية لهشام، حيث اشتبك نظريًا مع المفكر الراحل محمد السيد سعيد، أحد رواد الحركة الحقوقية المصرية، في اللقاء الأول الذي جمعهما في قسم البوليس النموذجي بمدينة نصر، في جدل مفاهيمي حول العمل السياسي والعمل الحقوقي وتقاطعيتهما، الأمر الذي أدى -بحسب عماد أيضًا- إلى تغير في طريقة نظر هشام إلى الحركة الحقوقية ومدى أهميتها، لينضم بعدها للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان كمحام بوحدة الدعم القانوني.

ويصف المفكر الراحل محمد السيد سعيد هذا اللقاء قائلًا: «بدا من المنطقي أن أستعد للمؤاخذات والتحفظات التقليدية لدى الماركسيين [وقد كانوا غالبية المعتقلين] حيال مفهوم وحركة حقوق الإنسان».

«وتشمل تلك التحفظات عددًا كبيرًا من الحجج التقليدية مثل رفض التجريد المتمثل في مفهوم الإنسان، طالما أنه يبدو وكأنه [المفهوم] عاجز عن الإحاطة بالواقع والوضع الطبقي والاجتماعي. واستحالة «تحقق» الإنسان في المجتمع البرجوازي، وضرورة التعاطف مع مفهوم الإنسان المرتبط بالملكية ونزع الملكية.. وكذلك، بل وفوق ذلك كله، التوظيف الانتهازي لمفهوم حقوق الإنسان في المعترك الدولي، من جانب أمريكا بالذات» يضيف السعيد.

ويتابع «لقد علمت بعد ذلك أنه كان لهشام مبارك صلة عميقة بالفكر الماركسي، وأتذكر مع ذلك أن ما هزني هو أنه كان ينصت باهتمام ودهشة.. أظن أن ما هزني في نمط استجابة هشام مبارك هو تلك المعاناة الناشئة عن التوتر بين استعداده في تلك اللحظة لقبول فكر كان يبدو غريبًا عنه، وانغماسه شبه الكلي في الفكر الماركسي الذي كان يبدو رافضًا [لمفهوم حقوق الإنسان].. غير أن هذا التوتر بالذات، هو ما أظنه كان البداية الحقيقية لمشوار فكري ومعرفي، أعتقد أن هشام مبارك كان قد قطع على نفسه عهدًا بالبدء فيه، ربما في تلك اللحظة بالذات».

تعرض مبارك أثناء احتجازه للتعذيب على أيدي الشرطة، الأمر الذي سبب له كسرًا بالأنف، ونزيفًا بالأذن اليمنى فقد على إثره السمع بها، ليضطر بعدها للخضوع لتدخل جراحي، وظل يعاني من آثار هذه التجربة لبقية حياته.

كما خاض معركة قضائية مع وزارة الداخلية عقب الإفراج عنه، حيث أقام دعوى اختصم فيها وزير الداخلية آنذاك وطالب الوزارة بتعويض عما لحقه من أضرار، وقد نجح

ومحاميه وقتها نجاد البرعي في الحصول على حكم بالتعويض قدره عشرة آلاف جنيه، لكن المفارقة أن التعويض لم يصرف إلا بعد وفاته.

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

انضم مبارك عقب الإفراج عنه إلى وحدة العمل الميداني بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ليصبح أول محامٍ مصري يتفرغ للعمل بمجال حقوق الإنسان، حيث نشط في الرصد والتوثيق وتقصي الحقائق.

كما أصبح أول مدير تنفيذي للمنظمة -بحسب الأستاذ عصام الدين حسن في مقدمة كتاب الفارس والرحلة-، وترى زوجته الأستاذ المساعد بكلية الآداب جامعة القاهرة لميس النقاش أن الدور الذي لعبه في وقت مبكر من نشأة المنظمة، قد أحدث أثرًا كبيرًا وطفرة في طبيعة عملها وفي الخطاب الحقوقي الصادر عنها، إذ ساهم في دفع العمل الحقوقي ناحية المهنية والموثوقية، في مرحلة كانت بيانات وإصدارات المنظمة أقرب للخطابة منها إلى المنهجيات البحثية والتوثيقية.

اعتمدت لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة من ضمن ما اعتمدت على تقارير هشام مبارك في التحقيق الذي أجرته مطلع تسعينيات القرن الماضي، والذي صدرت عنه أول إدانة أممية للحكومة المصرية في ملف حقوق الإنسان.

لكنه اختار وعدد من رفاقه مغادرة المنظمة عقب الخلاف الذي حدث في أعقاب جمعيتها العامة لسنة 93، ليبدأوا في التخطيط لتأسيس منظمة أخرى.

مجلة اليسار (مارس 1990)

كما كان هشام يكتب لصالح مجلة اليسار المعارضة، وكان أول مقالاته بالعدد الثالث منها بشهر مايو من عام 1990 تحت عنوان «تلاميذ زكي بدر يملؤون أقسام الشرطة» حيث شن هجومًا حادًا على وزير الداخلية سيء السمعة آنذاك، وحمله مسؤولية انفلات ضباط الشرطة بالأقسام وتعذيبهم المواطنين.

برنامج القيادة للزوار الدوليين

سافر إلى الولايات المتحدة للمشاركة في برنامج القيادة للزوار الدوليين (IVLP) الذي تعده وزارة الخارجية الأمريكية للتبادل الثقافي مع القادة الصاعدين حول العالم، وقد سمح له هذا البرنامج بالتعرف على حقوقيين وفاعلين من بلدان مختلفة، وكذلك التعرف على كيفية عمل منظومة العدالة الأمريكية.

انتهز هشام الفرصة لتتبع شغفه بالظاهرة الإسلامية وتقدم بطلب لزيارة المصري الأمريكي سيد نصير قاتل الحاخام مائير كاهانا مؤسس حركة «كاخ» الإرهابية، الذي كان قد حكم عليه بالسجن مدى الحياة، وأجرى معه حوارًا صحفيًا، عزز به بحثه عن الحركات الإسلامية.

العنف المتبادل بين الدولة والإسلاميين... الإرهابيون قادمون !

يعتبر جاسر عبد الرازق المدير التنفيذي السابق للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أن ما يميز العمل البحثي لمبارك وإنتاجه الأدبي هو احترامه للظاهرة الإسلامية، حيث أنه لم يستخف بها، ولم يسع لإسقاط صور نمطية عليها، إذ نشط خلال فترة عمله بالمنظمة في مساحة توثيق الانتهاكات المتبادلة بين السلطات المصرية والجماعات الإسلامية في حقبة التسعينيات، ما سهل اتصاله بعدد من قيادات تلك الجماعات، الأمر الذي نجح هشام في ترجمته إلى عمل بحثي سنة 1995 ونشره تحت عنوان «الإرهابيون قادمون».

رأى مبارك أنه خلال الثمانينيات ومع تصاعد نشاط الحركة الإسلامية، تزايد في المقابل التمايز التنظيمي بين فصائلها المختلفة، وأن نمو هذه الظاهرة الإسلامية لا يمكن فهمه خارج سياقاتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وأن هذا ما حاول رصده عبر تقديم رؤية سوسيولوجية شاملة لنشأة وتطور هذه التنظيمات، بحسب وصفه.

إذ كان يعتقد أن الواقع المأزوم يدفع هذه التنظيمات إلى النمو والانتشار، وأن المواجهة الأمنية لتلك التنظيمات قد تؤدي إلى خفوتها حينًا من الوقت، لكنها لن تستطيع قتل الأفكار التي تحمل أحلامًا بالتغيير الذي طال انتظاره من قطاعات عديدة من الشباب ومن ثم إعادة بروز هذه التنظيمات.

الدراسة وصفها المؤرخ صلاح عيسى في تقديمه لها، بأنها تتسم بدرجة عالية من العمق والموضوعية والحياد العلمي، وأن الكاتب وإن كان له موقف سياسي وأيديولوجي من مختلف الظواهر السياسية، إلا أنه حاول حماية نفسه من الآثار الجانبية الضارة لهذا الموقف السياسي، وأنه سعى لفهم الظاهرة من داخلها، لا من خارجه. وأن هذه الدراسة خطوة رائعة في طريق الخروج من المأزق الذي نعيش فيه.

جائزة ريبوك الدولية

تقديرًا لدوره المتميز بالمنظمة المصرية، تم ترشيحه في عام 1993 لنيل جائزة ريبوك الدولية لحقوق الإنسان، المخصصة للشباب تحت سن ثلاثين عامًا، والذين تكبدوا المشقة وثابروا في الدفاع عن حقوق الإنسان.

(أثناء تسلمه ورفاقه جائزة ريبوك لحقوق الإنسان)

وقد كانت الجائزة تشترط على الفائزين بها التبرع بقيمتها إلى إحدى مؤسسات حقوق الإنسان، فاختار مبارك مركز النديم لمنحه قيمة الجائزة التي بلغت 25 ألف دولار أمريكي، إلا أن القائمين على المركز قد آثروا التبرع بقيمتها لتأسيس مركز المساعدة القانونية عام 1994، ليكون بذلك مبارك أول من يؤسس لمركز متخصص في تقديم المساعدة القانونية والقضائية بالمجان لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

مركز المساعدة القانونية كطفرة في ممارسة الدفاع عن حقوق الإنسان

يرى الدكتور عبد المنعم سعيد أن مركز المساعدة القانونية أسس على ثلاثة مفاهيم: أولها أن لدينا قوانين ظالمة ويجب تغييرها، وثانيها أن الدولة رغم قوانينها الظالمة لا تحترم هذه القوانين، وثالثها أن الناس لا يعرفون كيف يستخدمون هذه القوانين للحصول على حقوقهم.

وانطلاقًا من هذه الفلسفة انطلق هشام رفقة زملائه المؤسسين ومن بينهم جمال عيد وناصر أمين، في الاشتباك مع الاعتقالات التي طالت القيادات العمالية في المحلة منتصف التسعينيات، والتضامن مع عمال الغزل والنسيج في كفر الدوار بعد قمع إضرابهم، وتبني تلك القضايا كان بمثابة الإعلان الأول عن ميلاد المركز.

كما لعب المركز الوليد دورًا أساسيًا فيما يصفه جاسر عبد الرازق بأول محاولة جادة -وربما الأخيرة- لمراقبة الانتخابات النيابية في مصر، ضمن إطار لجنة متابعة الانتخابات، والتي ضمت في عضويتها ميلاد حنا وسعد الدين إبراهيم، ورغم أن مركز المساعدة القانونية كان يعمل في إطار هذه اللجنة، إلا أنه أصدر تقريرًا مستقلًا عن هذه الانتخابات.

كما يرى المدير التنفيذي السابق للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أن الأثر الجوهري الذي خلفه هشام مبارك في الحركة الحقوقية المصرية هو عدم اقتناعه الفصل الحاد بين ما هو حقوقي وما هو سياسي، وأنه رأى دائمًا أن هنالك تقاطعية بين المجالين يجب استغلالها لصالح التغيير، وأنه لم تكن مصادفة أن المركز الذي حمل اسمه فيما بعد، كان هو المركز نفسه الذي استضاف خلال الانتفاضة الثانية «اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة شعب فلسطين»، وأن ذلك كان بمثابة تجليًا للأثر الذي خلفه هشام بفلسفته الرافضة للفصل التعسفي -أحيانًا- بين ما هو سياسي وما هو حقوقي، وأن ثقافة الوصل بين المجالين كانت قد خلقت وتطورت بمركز المساعدة القانونية لتستمر حتى بعد وفاته وتنتقل لمركز هشام مبارك.

فيما يشير عماد مبارك إلى أن المركز الذي أسسه شقيقه هو أول منظمة قدمت خدمةً قانونيةً مباشرةً للمتضررين من انتهاك حقوقهم، إذ اقتصر دور المنظمات الأخرى وأهمها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، على الحملات، والبيانات الصحفية، والرصد والتوثيق، وحتى مراقبة بعض المحاكمات وتغطيتها، إلا أنها لم تقدم دعمًا قانونيًا مباشرًا آنذاك، لذا فإن عماد يميز بين المرحلتين ويؤرخ لما وصفه بالموجة الثانية للحركة الحقوقية المصرية انطلاقًا من تأسيس مركز المساعدة القانونية، الذي قدم نقلة نوعية على مستوى الممارسة الحقوقية.

وقد حرص المركز على الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين من خدماته عبر افتتاح فرعين إضافيين بالإسكندرية وأسوان.

كذلك استضاف المركز لجنة الدفاع عن حرية الرأي والتعبير، على خلفية أزمة المفكر الإسلامي نصر حامد أبو زيد، والتي ضمت عددًا من الكتاب والنقاد والمبدعين، الذين عملوا على تفكيك وتحليل الإشكاليات التي تواجه حرية الرأي والتعبير في مصر، والتصدي للموجة الظلامية، وساهم المركز مع جموع المثقفين، في إصدار مجموعة من الدراسات التي تواجه تلك الهجمة الشرسة ضد المفكرين والمجتهدين، وأصدرت اللجنة مجلة لهذا الغرض حملت اسم «مجلة حرية».

وقد ساهم مركز المساعدة القانونية بشكل فاعل في قضية قانون اغتيال الصحافة، حيث لم تمر أربعة أيام على إصدار القانون في يوم الأحد 28 مارس إلا وكان المركز قد انتهى من إعداد أول دراسة نقدية له، إذ نظم المركز ورشات عمل لعدد من فقهاء القانون والصحفيين وأساتذة الإعلام واشتغل معهم على صياغة مشروع القانون الموازي، وطبع الدراسة تحت عنوان مشروع قانون بشأن «حرية الصحافة والصحفيين» صدر في كتاب تحت اسم «معركة حرية الصحافة». ووزعها في المؤتمر الذي عقد بنقابة الصحفيين مساء الخميس أول يونية 1995، وكانت أعمال الورشة والمشروع -بحسب حسين عبد الرازق- خير عون للصحفيين في مؤتمرهم الرابع، وفي إعداد مشروع القانون الذي تقدمت به نقابة الصحفيين في مواجهة القانون 93 لسنة 1995. وهي المعركة التي خلدت في الوجدان الصحفي والنقابي، حيث كللت بإسقاط القانون واستبداله بـــ قانون ٩٦ ليسجل هذا الانتصار رسميًا كعيد لحرية الصحافة المصرية.

كما اهتم المركز بالتصدي لعدد من القوانين والتشريعات المناهضة للدستور وحقوق الإنسان، مثل مشروع قانون العمل الجديد، وقانون الأحزاب، والمحاكمات العسكرية، ودراسة أحكام المحكمة الدستورية العليا.

كذلك فقد قدم المركز دعمًا قانونيًا لعمال مصنع طرة للإسمنت، ويصف مصطفى الحسن مدير مركز هشام مبارك، كيف أن إدارة المصنع قد فصلت عددًا من العمال عقب احتجاجهم على تدني مواصفات السلامة الصحية والأمن الصناعي، إذ كانت إدارة المصنع لا توفر لهم ما يحميهم من إصابات العمل والأمراض التي تترتب على العمل في هكذا صناعة بدون تدابير وقائية كافية، إذ كانت قد انتشرت بين العمال الإصابة بمرض التحجر الرئوي الناتج عن استنشاقهم للأتربة الإسمنتية ما هدد حياة العديد منهم وكذلك صلاحيتهم للعمل، إذ كان يتقاعد أغلب عمال هذا المصنع في غضون عشر سنوات فقط وفي ريعان شبابهم بسبب أمراض مثل السحار السيليسي (بالإنجليزية: Silicosis) حيث نجح المركز في الحصول على حكم قضائي لصالح العمال يجبر إدارة المصنع على إلغاء قرار فصل العمال، وكذلك توفير بيئة آمنة وصحية لهم، وتقديم تغذية صحية لهم.

وبحسب الحسن فإن هشام ومركز المساعدة القانونية كانا بمثابة رأس الحربة في المعركة التي خيضت من أجل الدفاع عن حرية الرأي والتعبير وضد دعوات «الحِسبة» التي أثيرت عقب عرض فيلم المهاجر للمخرج يوسف شاهين، حيث كان قد أقام بعض المتشددين دعوى قضائية ضد الفيلم رفضًا لتجسيده شخصية النبي يوسف، لكن المحكمة انحازت حينها ضد وقف عرض الفيلم.

السفر إلى المملكة المتحدة للدراسة ومشروع كتابه الثالث

بحسب محمد السيد سعيد، فإن هشام لم يجد صعوبة في قبوله كطالب دكتوراه في جامعة بريطانية شهيرة، إذ كانت سمعته كمناضل حقوقي قد أصبحت عالمية، وكان يحظى باحترام جميع من قابلهم من الأكاديميين ذوي الصلة بقضية حقوق الإنسان، وقد سافر بالفعل إلى لندن عام 1997 لمدة شهرين استعدادًا لاستكمال الدراسات العليا. إلا أن المنية قد وافته قبيل شهر من سفره لبدء الدراسة الفعلية، وكذلك قبل أن ينهي مشروع كتابه الثالث الذي كان قد اختار له «قراءة في وثائق الإسلام السياسي من منظور حقوق الإنسان» عنوانًا.

مركز هشام مبارك

استمر عمل مركز المساعدة القانونية عقب وفاة هشام مبارك، إلا أن قانون تنظيم الجمعيات الأهلية سنة 1999 كان قد أحدث حالة من الجدل داخل الحركة الحقوقية بشكل عام، وداخل مركز المساعدة القانونية بشكل خاص، إذ انقسم المركز على نفسه بين مؤيد للتسجيل في إطار هذا القانون، وبين رافض للعمل تحت سلطة قانون مجحف كهذا، وهو الأمر الذي أفضى إلى استئثار الفريق المؤيد والذي حاز الأوراق والصفة القانونية بالمركز وسجله رسميًا باسم جمعية المساعدة القانونية، التي لم تنشط لمدة طويلة بعدها، فيما أسس الرافضون للقانون ومنهم جاسر عبد الرازق، وأحمد سيف الإسلام، مركز هشام مبارك للقانون. وهو المركز الذي ذاع سيطه ولعب دورًا كبيرًا في تطوير أداء الحركة الحقوقية، وكذلك دعم الحركات الشبابية المناهضة للسلطة قبيل ثورة يناير، حيث كان بمثابة غرفة عمل دائمة الانعقاد للإسناد القانوني لكل معارضي سلطة الرئيس السابق حسني مبارك والمتضررين منها.

كانت هذه محاولة لاقتفاء أثر هشام، واستدعاء سيرته الملهمة، وحياته التي رغم قصرها كانت حافلة بالمنجزات والإسهامات الفارقة في تاريخ الحركة الحقوقية المصرية، فالأثر الطيب يب

مصر ومناهضة ختان الإناث؟

محاولات مستمرة

لا يزال ختان الإناث منتشـرًا على نطاق واسـع - ولكنه يُدان بشـكل متزايد - في معظم أنحاء شـمال وشـرق أفريقيا. ومع ذلك، فإن التاريخ الحديث للممارسـة في مصـر يمثل تحديات خاصـة لأولئك الذين يحاولون إنهائه. في مصـر، تعرضـت ٩٢% من النسـاء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة لشكل من أشكال ختان الإناث - ٧٢% منهن من قبل الأطباء. وعلى الرغم من حدوث تغيير إيجابي في مواقف النسـاء من الختان، لا يزال هناك دعم واسع النطاق لاستمرار ختان الإناث في مصر. كما أظهر المسح السكاني الصحي لعام 2008 أن ٦٣% من النسـاء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سـنة يعتقدن أن الممارسـة يجب أن تسـتمر، فإن ختان الإناث يُعتبر جزء من النسيج الاجتماعي للمجتمع المصري

وفـي بـعـض الـحـالات تـدعـمـه المعتقدات المرتبطة بالدين. كما كانت تفضيلات الأزواج للنساء المختونات ومنع الزنا من بين الأسباب الأكثر ذكرًا من قبل النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ عامًا لدعم هذه الممارسة (٦٠%، ٣٩% على التوالي).

لم يصـدر أي بيانات بحلول عام 2022 حول نسـبة ختان الإنـاث في مصـر، إلا أن ظتلـك المحـاولات مضـنيـة ومستمرة حتى نتمكن من القضاء عليه نهائياً.

ما هو ختان الإناث؟

يشـير مصـطلح تشـويه الأعضـاء التناسـلية للإناث (ختان الإنـاث) إلى جميع الإجراءات التي تنطوي على الإزالـة الجزئية أو الكلية للأعضاء التناسلية للإناث الخارجية أو أي إصـابـة أخـرى لـلأعضـاء التناسـلية للإناث لأسـباب ثقافية أو أسـباب غير طبية أخرى.

يشـمـل ختـان الإنـاث الإجراءات التي تغير عن عمـد أو التسـبب في إصابة الأعضاء التناسلية الأنثوية لأسباب غير طبية.

لا يوجد لهذه العملية أي فوائد صـحية أو طبية للفتيات والنسـاء.يمكن أن تسـبب هذه العمليات نزيفًا حادًا ومشـكلات في التبول، وبعد ذلك تكيسـات وعدوى وعقم بالإضـافة إلى مضـاعفات الولادة وزيادة خطر وفيات الأطفال حديثي الولادة.قُطعت أكثر من ١٢٥ مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم في ٢٩ دولة في أفريقيا والشـرق الأوسـط حيث يتركز ختان الإناث.يُنفذ ختان الإناث في الغالب على الفتيات الصغيرات في ما بين الطفولة وسن 15 سنة.يُعد ختان

ختان الإناث انتهاك لحقوق الإنسان الخاصة بالفتيات والنساء

مجهودات ومحاولات

منذ بدايات صدور قانون تجريم الختان والمجتمع المدني والسـلطات التشـريعية تحاول جاهدة للقضاء على هذه الظاهرة والتي مازال لدينا الكثير لنفعله للتصـدي لتلك الجريمة،

وبالرجوع إلى الوراء لرصـد تلك المجهودات نجد أن تلك الجهود تمتد ضد ختان الإناث إلى الخمسـينات من القرن العشرين، وقد صدر أول قرار بمنعه في عام 1959، حين أصـدر وزير الصـحة القرار رقم 74 في يونيو 1959 بحظر إجراء ختان الإناث في مستشفيات ووحدات وزارة الصحة، ومازالت المحاولات مستمرة حتى يومنا هذا، وذكر تقرير المجلس القومي للسكان في مصر، تراجع نسب انتشار ختان الإناث وسط الأجيال الجديدة، من 74% وسط الفئة العمرية من 15 إلى 17 سـنة عام 2008 إلى 61% لعام 2014.

ومنذ سـنوات تبذل السـلطات المصـرية جهوداً مضـنية لمواجهـة الظـاهرة، حيـث أعـدت اسـتراتيجيـة قوميـة لمناهضة ختان الإناث 2016- 2020، أسفرت عام 2016 عن تغليظ العقوبة بموجب القانون رقم 78 بـــ"السـجن مدة لا تقل عن 5 سـنوات، ولا تتجاوز 7 سـنوات لكل من قـام بعمليـة ختـان لأنثى، وتكون العقوبـة بـالسـجن المشـدد إذا نشـأ عن هذا الفعل عاهة مسـتديمة، أو إذا أفضى الفعل إلى الموت".

وشُـكلت الدولة في عام 2020 "اللجنة الوطنية للقضاء على ختان الإناث"، برئاسـة مشـتركة للمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، وعضـوية ممثلين من كـل الوزارات المعنية والجهات القضـائية المختصـة والأزهر والكنائس الثلاث ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

وبينما تعهدت "اللجنة الوطنية للقضـاء على ختان الإناث"، بمواصـلة التصـدي بكل حزم وقوة لكل من يشارك في ارتكاب هذه الجريمة.

وعددت اللجنة جهودها للقضـاء على الظاهرة، ومنها تنظيم أكثر من 700 نشـاط والوصـول إلى ما يقرب من 20 مليون سـيدة وفتاة ورجل وطفل في القرى والنجوع

على مستوى المحافظات، على مدار 9 أشهر، في إطار الحملات التوعوية، واستقبال الشكاوى، ورفع كفاءة البناء المؤسسي.

ودينياً، بذلت المؤسسات الدينية المصرية جهوداً واسعة لمواجهة الظاهرة، وحرصت "دار الإفتاء" على إصدار الفتاوى التي تؤكد أن ختان الإناث هو من قبيل العادات، وليس من قبيل الشعائر، ونشر الأزهر الشريف كثيرا من الإصدارات بشأن تحريم تلك العادة، وأن ختان الإناث ليس له أي سند شرعي.

جهود المجتمع المدني

تعاونت منظمات المجتمع المدني مع الحكومة والمؤسسات الدينية للقضاء على الختان عن طريق تنفيذ الكثير من حملات التوعية وأشهرها

-حملة ما ينفعش التي أطلقها مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي في 2018.

-حملة كفاية ختان بنات التى أطلقها يونيسيف مصر في 2015.

-حملة كاملة.

- حملة البنت المصرية التي أطلقها المجلس القومي للمرأة ضد ختان الإناث والزواج المبكر عام 2003.

أين نحن الآن في مصر؟

في سبتمبر 2021 شهدت محكمة جنايات شبرا الخيمة حكما تاريخيا، يعد الأول من نوعه، بعد تغليظ عقوبة ختان الإناث الذي يتسبب في حدوث عاهة مستديمة، إذ قامت المحكمة بتطبيق الحد الأقصى من عقوبة الجنحة على الأب، حيث حكمت المحكمة غيابياً على أب وممرض، وعاقبت الأب بالسجن 3 سنوات مع الشغل، والممرض بالسجن المشدد 10 سنوات، وذلك لقيامهما بختان المجني عليها ابن المتهم الأول في القضية، ومخالفة القانون المصري، لما تسبب به في إحداث عاهة مستديمة لابنته.

لم يتم القضاء على الختان تماماً في مصر، لكن ما زالت المحاولات مستمرة .....

٩٢٪

من النساء والفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة لشكل من أشكال ختان الإناث

قراءة المزيد ‹

الحقوقية هدي عبد المنعم من المجلس القومي لحقوق الإنسان الى الاتهام بالانضمام لجماعة ارهابية

جهاد خالد ابنة هدي عبد المنعم

أمي محتجزة في غرفة فيها شباك عالي صغير يطل على قمامة ورطوبة عالية و تكدس المحتجزين بالغرفة

واجهت الحركة الحقوقية المصرية خلال السنوات الماضية العديد من التهديدات، وتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان انتهاكات متزايدة بدأت بالقضية 173 حيث صدرت قرارات بالتحفظ على أموال بعض الحقوقيين ومنعهم وآخرين من السفر، ثم تصاعدت أساليب القمع تمثلت في الحبس الاحتياطي المطول والتدوير على قضايا جديدة والاخفاء القسري والتعذيب والمحاكمات الغير عادلة واقتحام المراكز الحقوقية والتي اضطر بعضها للاغلاق كمركز عدالة للحقوق والحريات والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

هدى عبدالمنعم عبدالعزيز محامية مدافعة عن حقوق الإنسان تبلغ من العمر (63) عامًا، عبدالمنعم محامية بالنقض وعضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، عملت محامية حقوقية ومستشارة للتنسيقية المصرية للحقوق والحريات، واهتمت بملف إصلاح السجون كما عملت على ملف المختفين قسريًا، إلى أن تعرضت لتهديدات أمنية طالبتها بوقف عملها على ملف الاختفاء القسري طبقا لما ذكرته ابنتها انه تم تهديدها بشكل مباشر "لو مبتطلتيش تشتغلي على المختفين هتبقى واحدة منهم".

بتاريخ 1 نوفمبر 2018 اقتحمت قوة أمنية منزلها وتم اقتيادها إلى جهة غير معلومة ولم تصرح لذويها عن سبب القبض وظلت القوة الأمنية داخل المنزل بعد إخلائه واستمر التفتيش قرابة حوالي الساعتين وتم الاستيلاء على عدد من المنقولات وحين سؤال الأهل ونسلط الضوء اليوم على المحامية هدى عبد المنعم ورحلتها من عضوة بالمجلس القومي لحقوق الإنسان الى اتهامها بالانضمام الى جماعة ارهابية وما تعرضت له من انتهاكات منذ القبض عليها وحتي الان.

عن الأذن الخاص بالتفتيش قام أحد أفراد قوات الأمن بإشهار السلاح والتهديد في حالة عدم السكوت سوف يقوم بإطلاق الأعيرة النارية. وظلت قيد الإخفاء القسري لمدة عشرين يومًا، وهو ما يخالف ما ورد بالمادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون". قبل أن تظهر بنيابة أمن الدولة بتاريخ 21 نوفمبر 2018 على ذمة القضية 1552 لسنة 2018 حصر أمن دولة، ووجهت له النيابة اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية، والتمويل، ونشر أخبار كاذبة.

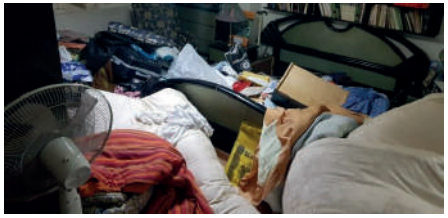

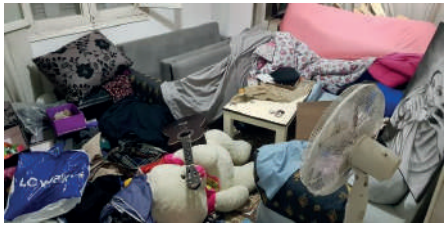

وتعرضت المحامية هدي عبد المنعم الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي من تاريخ 21 نوفمبر حتى 31 يناير محتجزة في مقرات غير معلومة، إذ رفضت السلطات إخبار ذويها ومحاميها بمكان وجودها.

وظلت قيد الحبس الاحتياطي المطول، لمدة تخطت المدد المحددة قانونًا وفقًا لما ورد بالفقرة الرابعة من نص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية. هو ما يعد انتهاكًا لحقها في الحرية، وأن تقدم إلى المحاكمة سريعًا ويكون من حقها أن تحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه، المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، و الفقرة 3 من المادة 14 منه على " لكل متهم بجريمة أن يتمتع أثناء النظر في قضيته، وعلى قدم المساواة التامة، بالضمانات الدنيا منها أن يحاكم دون تأخير لا مبرر له"، وهو الأمر الذي يقتضي بأن لا يتم اللجوء إلى الحرمان من الحرية "الحبس الاحتياطي"، إلا في الحالات الضرورية فقط. ومخالفته للمبدأ الدستوري الذي يقضي أن "المتهم برئ حتى تثبُت إدانته".

إلى أن قررت نيابة أمن الدولة إحالة القضية إلى محكمة الجنايات في 25 أغسطس 2021، وقيدت برقم 1 لسنة 2021 جنايات أمن دولة طوارئ مدينة نصر ثان، والمنظورة أمام الدائرة 4 جنايات إرهاب، ولا تزال القضية متداولة أمام المحكمة.

"ماما محتجزة من 31 يناير 2019 في عنبر الدواعي وممنوعين من زيارتها، حتى بعد ما المحامين طلعوا تصريح بالزيارة من النيابة إدارة السجن رفضت اننا نزورها".

وهو ما يعد انتهاكًا لحقها في الزيارة والتواصل مع العالم الخارجي، التي هي من أهم العوامل المساعدة للنزلاء فى التأهيل وفرص الإدماج، وتعد زيارات الأهل السبيل الوحيد للاطمئنان على الأفراد وإمدادهم بالحد الأدنى من الغذاء والأدوية اللازمة، و قد أوجبت المادة 55 من الدستور المصري على معاملة كل من يقبض عليه بما يحفظ كرامته ولا يجوز ايذائه بدنياً ومعنويًا.

"الا انه وبتاريخ 23 أغسطس وقبل نشر الموضوع بايام تمكنت اسرتها من زيارتها طبقا لما نشرته احدى بناتها على وسائل التواصل الاجتماعي"

بالاضافة إلى معاناتها من الإهمال الطبي داخل مقر احتجازها، إذ تعاني مُنذ حبسها في الأول من نوفمبر 2018 تدهورًا في حالتها الصحية تستدعي رعاية صحية لا تتوافر في داخل مركز إصلاح القناطر، فقد أصيبت بنوبة قلبية نُقلت على إثرها إلى المستشفى. وفي مارس 2021 قالت الأسرة إن إدارة مركز إصلاح القناطر منعت وصول الدواء إليها لأكثر من ثلاثة أشهر. وايضًا في غضون شهر نوفمبر 2022 تعرضت للاشتباه في فشل إحدى كليتيها "في 29 نوفمبر 2020 احد السجينات أخبرتنا أن ماما عندها مشاكل صحية بالكلى، لا نعلم أي تطورات عن الحالة الصحية لماما، ولم تطلع أمي أو محاميها على التقارير الطبية الخاصة بها بعد توقيع الكشف الطبي عليها". وفي 11 أكتوبر 2021، أخبرت هدى عبد المنعم المحكمة بحاجتها إلى إجراء جراحة قسطرة في القلب، وطالب الدفاع الحاضر عنها التصريح باستخراج صورة رسمية من التقارير الطبية الخاصة بها أو تمكينهم من الاضطلاع عليها، كما طلب الدفاع عرضها على طبيب متخصص على نفقة ذويها ودائماً ما تقابل الطلبات بالتجاهل وهو ما أكدته ابنتها (جهاد خالد) لمحرر الموضوع، وهو ما يعد إنتهاكًا لحقها في تلقي الرعاية الصحية، وخاصة إذا كانت مقيدة الحرية، فيجب أن يتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها نظرائها الطلقاء، ومن أهم تلك المظاهر هو حقه في تلقي الرعاية الصحية، ودون تمييز، فهو حق أساسي من حقوق الإنسان، فوفقًا للمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه." كما نصت المادة 18 من الدستور المصري على "لكل مواطن الحق فى الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التى تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافى العادل....". وقد جاء تنظيم علاج المسجونين بقانون تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعي رقم 396 لسنة 1956 وفقًا لآخر تعديلاته، في سبع مواد تبدأ بالمادة 33 تنتهي بالمادة 37 من القانون، أما في لائحته التنفيذية فقد نظمت المواد من 24 حتى المادة 54 باللائحة التنفيذية من القانون.

"أمي محتجزة في غرفة فيها شباك عالى صغير يطل على قمامة ورطوبة عالية و تكدس المحتجزين بالغرفة"

تعاني الحقوقية هدى عبد المنعم من ظروف احتجاز غير انسانية من اكتظاظ غرفة الاحتجاز وسوء تهوية والحرمان من أشعة الشمس وارتفاع معدلات الرطوبة وهو ما يؤثر بالسلب عليها خاصة مع تدهور الحالة الصحية لها كما ذُكر سلفًا، وهو ما يخالف ما ورد بالمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي أقرت على عدم جواز إخضاع أحد للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وكذا الفقرة 1، 3من المادة 10 والتي ورد بها " أن يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، وأن يراعى نظام السجون

معاملة المسـجونين معاملة يكون هدفها الأسـاسـي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي.

كما يخالف ما ورد بالقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السـجناء والتي ورد بها " توفر لجميع الغرف جميع المتطلّبات الصـحية، مع الحرص على مراعاة الظروف المناخية، وخصوصاً من حيث حجم الهواء والمساحة الدنيا المخصَّصة لكلّ سجين والإضاءة والتدفئة والتهوية.، في أيّ مكان يتواجد به السـجناء ، يجب أن تكون النوافذ من الاتّسـاع بحيث تمكّن السـجناء من اسـتخدام الضـوء الطبيعي في القراءة والعمل، وأن تكون مركَّبةً على نحو يتيح دخول الهواء النقي سواء وُجدت تهوية صناعية أمْ لا"

كما يخالف ما ورد بالدستور المصري والتي أقرت "على حق كل من تقيد حريته يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه، أو حبسه إلا فى أماكن لائقة إنسانيًا وصحيًا"

يذكر أنه في نوفمبر 2020 أعلن اتحاد نقابات محامي أوروبا والذي يضم في عضويته ما يقارب مليون منتسب في 32 دولة أوروبية فوز عبد المنعم وستة محامين مصريين آخرين بجائزة الاتحاد السنوية تقديرًا لدورهم في الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان. ويمنح الاتحاد جائزته السنوية منذ عام 2007 للمحامين الذين جلبوا الشرف لمهنة المحاماة من خلال تمسكهم بأعلى قيم السلوك المهني والشخصي في مجال حقوق الإنسان،

توصي المفوضية المصرية للحقوق والحريات بضرورة إخلاء سبيل المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان/ هدى عبد المنعم، والمقبوض عليها بسبب عملها، والمحتجزة رهن الحبس الإحتياطي المطول لمدة تخطت الثلاث سنوات.

وإلى حين صدور قرار اخلاء السبيل، تطالب المفوضية المصرية للحقوق والحريات، بضرورة تقديم الرعاية الطبية اللازمة لحالتها، ونقلها لمستشفى السجن وفي حالة عدم توافر الإمكانيات الطبية اللازمة لها نقلها لمستشفى عام أو لمستشفى خاص على نفقة ذويها وفقًا للضوابط الواردة بقانون تنظيم الاصلاح المجتمعي، وضرورة تسليم محاميها أو ذويها أصل التقارير الطبية عن حالتها الصحية أو صورة طبق الأصل منها.

كما توصي بضرورة تحسين ظروف احتجازها، من نقلها لغرفة تتوافق مع ظروف الاحتجاز الادمية تتوافر بها تهوية وإضاءة جيدة، والسماح لذويها بالزيارة وفقًا للضوابط والشروط الواردة بالقانون.

شاركونا فى حملة التدوين يوم 19 سبتمبر القادم وذلك قبل جلستها بيوم للمطالبة بالحرية للمحامية هدى عبدالمنعم عبر الهاش تاج #freeHoda

حتى آخر سجين حملة

حقــوقيــة جــديــدة

#حتى_آخر_سجين
#TillTheLastPrisoner

تهدف حملة حتي اخر ســجين الى إنهاء ملف الســجناء السياسـين في مصر من خلال مطالبة رئيس الجمهورية فى إصـدار عفو رئاســي شـامل عن جميع المســجونين الذين تم توجيه لهم لائحة اتهامات موحدة معتمدة على تحريات أمنية بما فيهم المختفين قســريا. مع ضــمان توقف عجلة الاعتقالات والاختفاء القســري لكل معارض أو مخالف.

كمـا أن فكرة الحملـة هي اســتمرار لجهود المجتمع المدني في تقديم مبادرات من أجل وقف التدهور غير المسبوق الذي تشهده مصر في أوضاع حقوق الإنسان على مدى الأعوام الماضـية، مثل مبادرة السـبع خطوات والتى تم الاعلان عنهـا فى مـايو 2021 ،والتي أكـدت بشكل واضح أن الخطوات السبعة تمثل الحد الأدنى من الإجراءات القابلة جميعًا للتنفيذ الفوري وقبل صباح الغد بمجرد صـدور قرار سـياسـي بقبولها. وأضـافت أن تنفيذ هذه الخطوات الســبعة الأولى من عدمه هو الاختبار الحقيقي لجدية أي تعهدات رســمية تتردد في الآونة الأخيرة حول إصلاحات أو "انفراجة" في الملف الحقوقي، والتى طالبت اولا :

- الإفراج عن السـجناء السـياسـيين المحبوسـين احتياطيًا أو المحكوم عليهم من جميع التيارات السياسية بالآلاف.

- إنهاء الحبس الاحتياطي المطول ومفتوح المدة ووقف "تدوير" السـجناء السـياسـيين كمتهمين في عدة قضـايا لإبقائه في السجون.

بالاضــافة الى ذلك المقترح الذي تم الإعلان عنه في مايو من العام الجاري والـذي وضــع معايير وضــوابط للإفراج عن جميع السـجناء السـياسـيين وتم التأكيد على أنه يجب أن يكون الهدف النهائي لأي عملية تتصدى لهذا الملف هو الإفراج عن جميع المسـجونين بتهم سـياسـية بحيث لا يبقى في مصر سجين سياسي واحد. ويجب أن تلتزم الآلية المنشـأة للتعامل مع هذا الملف في عملها بالضوابط الأربعة التالية:

العدالة: بحيث يحظى كل مســجون ســياســي بفرصــة متســاوية ومنصــفة للنظر في حالته على أســس موضوعية؛

الشــفافية: بحيث تتخذ قرارات الإفراج وفق معايير وضـوابط معلنة ومعروفة مسـبقا للمسـجونين وذويهم والمجتمع ككل؛

الشــمول: بحيث تتضــمن قرارات الإفراج كل من تنطبق عليهم المعايير الموضوعية المعلنة دون استثناء؛

الاســتعجال: بحيث لا تســتغرق هذه العملية كسـابقاتها ســنوات تضـاف إلى ما ضـاع بالفعل من أعمار آلاف من

المسجونين، وفي ضوء المعاناة الصحية والإنسانية لهم ولأســـرهم والثمن ا لذي دفعه و يدفعه المجتمع ككل نتيجة تفاقم وتجاهل هذا الملف.

تهتم الحملة بالأســـاس فى التشـــبيك المســـتمر مع اهالي الســـجناء واهالي ضـــحايا الانتهاكات فى أماكن الاحتجاز، وذلك من أجل تســـليط الضـــوء أكثر عن اوضـــاع الســـجون وعلي اهمية القضـــاء على ملف الســـجناء السياسين لما يمثل من نقطة سوداء فى تاريخ مصر.

ونشـــرت الحملة فى منشـــور لها "من حق كل عيلة تفرح الفرحة دي بخروج اهـاليهم من المعتقلين. كـل ســـنة والمعتقلين واهاليهم بألف خير"

للمشاركة فى الحملة وتبني أهدافها، يمكنكم متابعة الصفحات الخاصة بها :

او من خلال الهاش تاجات :

#حتى_آخر_سجين

#TillTheLastPrisoner

عـــلاء عبـــد الفتـــــاح

سجين كل العصور

يمكن القول إن علاء عبد الفتاح هو السجين السياسي الأكثر شهرة في مصر ، إن لم يكن في العالم العربي ، وقد صعد إلى الصدارة الدولية خلال ثورة 2011. كمفكر مستقل بشدة يدمج السياسة والتكنولوجيا،

اضطهاد علاء عبد الفتاح موضوع متكرر في مصر. وسجن في ظل نظام مبارك لمدة 45 يومًا ومرة أخرى من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة في عام 2011 . ظل في السجن قرابة شهرين ، وفقد ولادة ابنه خالد. كما واجه تهم ملفقة تهدف إلى ترهيب الاحتجاج في ظل حكومة مرسي في عام 2013 إلى جانب الساخر الشعبي باسم يوسف .

كان علاء شخصية محورية في حركة التدوين في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، ثم طليعة حرية التعبير والخطاب الراديكالي الذي أصبح أحد العوامل المحفزة لثورة 2011.

خلال الثورة ، صعد علاء إلى الصدارة الدولية من خلال الجمع بين وجوده على الإنترنت ، والنشاط على الأرض ، والتحليل الثاقب والسياسة التي لا هوادة فيها. ارتقى علاء إلى مكانة رمزية تقريبًا باعتباره يمثل الجيل الجديد من الشباب الثوري ، وكان علاء في طليعة العديد من التيارات السياسية داخل الثورة ، وأصبح هدفًا رئيسيًا لمحاولات النظام القديم لإعادة تأكيد الهيمنة.

اعتقل في نوفمبر 2013 ، بعد ثلاثة أشهراحداث يوليو 2013 ، وبعد محاكمة استمرت أكثر من عام ، حُكم عليه بالسجن خمس سنوات ، بتهمة تنظيم احتجاج.

أطلق سراحه لفترة وجيزة في 2019 ثم أعيد اعتقاله. اعتقل أحد محامي علاء محمد الباقر من قبل أمن الدولة أثناء تمثيل علاء. اتُهم الباقر في نفس قضية علاء - وفي ديسمبر 2021 حُكم عليهما بالسجن خمس سنوات. عندما اتضح أنه لن يكون هناك مخرج من سجون السيسي ، بدأت عائلته في الاستفسار عن حصوله على الجنسية البريطانية - حيث ولدت والدة علاء في لندن عام 1956.

في عام 2021 ، حصل علاء على الجنسية البريطانية. ومنذ ذلك الحين ، كان من حقه زيارة قنصلية لممثلي السفارة البريطانية - وهو حق رفضته مصر حتى الآن. بدأ علاء إضرابًا عن الطعام منذ 2 أبريل ، مطالبًا بحقه في الوصول إلى القنصلية.

قامت العديد من المنظات الدولية بحملات دعم ومناصرة لعلاء مثل

Access Now

Amnesty International

Committee to Protect Journalists

Electronic Frontier Foundation

PEN America

Mathematicians for Laila Soueif

لقد كان علاء في السجن معظم السنوات الثماني الماضية ، وهو حاليًا مضرب عن الطعام وبحاجة ماسة إلى الدعم والمساندة.

شاركوا علاء واسرته دعمكم من خلال الصفحات التالية فيس بوك :

الموقع الالكتروني: freealaa.net

ومن خلال الهاش تاجات التالية

#SaveAlaa

#FreeAlaa

المادة (١٩) الإعلان العالمي لحقوق الانسان

" لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقّ حرِّيته في اعتناق الآراء دونٍ مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود "

هل يهم إن كان أحد يراقب ما نقوله ونقرأه ونشاهده؟

تم إعادة نشر هذا المقال بموافقة الكاتب رامي رؤوف وإيمانا منا بأن قضايا الأمان الرقمي صالحة في كل الاوقات.

كيف يمكنكم التأكد أن لا أحد يعلم أنكم تقرأون الآن هذا المقال؟ هل أصلا يهم إذا كان أحد يراقب ما نقرأه ونكتبه؟ هل يهم إذا اكتشفنا في يوما ما وجود سجل لكل مواطن يضم شجرة علاقاته الأسرية والاجتماعية و قراءاته وكتاباته ورسائل الهاتف المحمول التي أرسلها وتلقاها وجميع المكالمات الصادرة منه والواردة له؟ هل يهم إذا اكتشفنا وجود جهة ما تسجل تاريخنا المرضي والمالي وعلاقاتنا العاطفية على مدار سنوات؟

يقوم حراس السلطة دائما بخلق منافذ عديدة حول مختلف الوسائط للسيطرة على المضمون وإشباع الفضول والتحكم من منطلق المباح والممنوع. منافذ لمراقبة حركة البضائع ومنافذ لمراقبة الكتب الواردة من الخارج ومنافذ من أجل طباعة الصحف ومنافذ من أجل استيراد أجهزة إلكترونية، ومنافذ على طرقات السفر... وإلى أخره من منافذ لا تنتهي.

يقوم حراس السلطة على سبيل المثال بمطالعة الكتب والجوابات الواردة للمسجونين وهذا المنفذ يسعى إلى السيطرة على حركة المعارف والمعلومات من خارج السجن لداخله، فبعض المعارف مسموحه والبعض الأخر ممنوع وغير مرحب به وفقا لأهواء الحراس.

نعيش في أغلب الأوقات محاطين بآليات لا نراها بأعيننا ولا ندرك وجودها ولا نتساءل إن كانت موجودة، ربما لأننا لا نفكر كثيرا في كيفية عمل الآليات المشغلة لشبكات الاتصالات ومساحات التواصل بين الناس. كل منا في الأغلب لديه هاتف محمول ونقوم بإرسال واستقبال رسائل نصية عديدة طيلة الوقت مفترضين بحكم المنطق أن تلك الرسائل بيننا وبين من نتواصل معهم فقط، ولكن الواقع أن شركات المحمول التي نقوم بالتراسل من خلالها لديها سجل جميع المراسلات، ولديها أيضا سجل بجميع المكالمات، وسجل آخر بمواقعنا وتحركاتنا الجغرافية بسبب اتصال الهواتف الدائم بأبراج الاتصالات من حولنا. لا نعلم على وجه الدقة -ولن نعلم قريبا- الكيفية التي تقوم بها الشركات بحفظ تلك السجلات والمدة الزمنية للاحتفاظ بها ومن له صلاحية النفاذ إلى هذا البنك من البيانات ومعايير الحماية المتبعة - إن وجدت.

قد تبدو مسألة مراقبة مئات الآف أمر صعب وغير ممكن وهو أمر منطقي ولكنه أمر ممكن وفي واقع الأمر غير معقد في العالم التقني ولا يحتاج إلى ملايين الموظفين ولكنه يحتاج إلى ملايين من الأموال لشراء وتوظيف التقنيات المناسبة لتلك المهمة وقدر لا بأس به من الفساد وسوء استغلال السلطة.

يستطيع حراس السلطة فرض حظر على مواقع إلكترونية أو خدمات تقدم عبر الويب ليمنعوا الأفراد من النفاذ لها. ويستطيع حراس السلطة مراقبة الأفراد الذين قرروا اليوم البحث عن عبارة "الديمقراطية في البلاد" عبر أي محرك بحث.

يستطيع حراس السلطة في أي وقت النفاذ إلى تلك السجلات وقراءتها، والحكم على الأفراد وفقا لتلك القراءة وبعض الحسابات التي تبدو لهم منطقية. وهذا يعنى أن حراس السلطة يمكن أن يكون لديهم تصورات وافتراضات عننا لا تقترب من الحقيقة إطلاقا ولا تعبر عنا في الواقع.

وتستطيع أيضا شركات الاتصالات الاستفادة بهذا الكم الهائل من البيانات التي تخزنها عن المواطنين من خلال استخدامها في "صيانة" علاقتها بحراس السلطة، وبيعها لشركات الدعاية والإعلان ولأي جهة تجارية توافق على المبلغ المطلوب.

التحكم في حيوات الناس وبياناتهم الخاصة وفرض بوابات للمعارف والمعلومات مسألة لا يجب أن نتعامل معها على اعتبار أنها مسألة حتمية وطبيعية. صحيح أن قدر كبير من البيانات الرقمية يتم جمعها وحفظها بصورة حتمية -تقنيا- في قطاع الاتصالات إلى أن عدم وجود بنية قانونية متطورة وآليات مستقلة للإشراف والمسائلة والشفافية تجعل رحلة البيانات والمنافذ بلا رقيب وبلا قيود ومشاع لحراس السلطة.

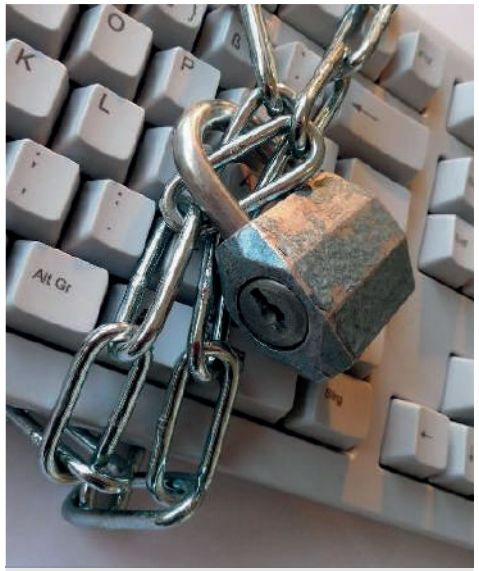

جدول الايام العالمية

٧ سبتمبر
اليوم الدولي لنقاوة
الهواء من اجل سماء زرقاء
لقراءة المزيد

٨ سبتمبر
اليــوم الدولــي
لمحــو الاميــة
لقراءة المزيد

٩ سبتمبر
اليوم الدولــي لحماية
التعليم من الهجمات
لقراءة المزيد

١٥ سبتمبر
اليــوم الدولــي
للديموقراطية
لقراءة المزيد

١٧ سبتمبر
اليــوم العالمــي
لسلامة المرضي
لقراءة المزيد

١٨ سبتمبر
اليوم الدولي للمساواة
فــي الاجــر
لقراءة المزيد

٢١ سبتمبر
اليــوم الدولــي
للســلام
لقراءة المزيد

٢٣ سبتمبر
اليــوم الدولــي
للغات الاشارة
لقراءة المزيد

اليــوم الدولــي لإحيــاء ذكــرى

ضــحايا أعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقــد..

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها ٧٢/١٦٥ إعلان يوم ٢٢ اغســطس يوما دوليا لإحياء ذكرى ضــحايا أعمال العنف على أســاس المعتقد والدين، بني ذلك القرار على الجهود القائمة التي تبذلها الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان من أجل تكريم ودعم ضحايا الإرهاب والناجيين /ات منه

وتعزيز وحمايــة تمتعهم الكــامــل بمــا لهم من حقوق الإنســـان و بــحــريــتــهــم الأســـاســـيــة. تتواصــل أعمال التعصــب والعنف القائمة على أســاس الدين أو المعتقد ضــد الأفراد، بمن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى الطوائف الدينية والأقليات الدينية في كل أرجاء العالم. ويتزايد عدد هذه الحوادث وكثافتها، وهي غــالباً ذات طبيعــة إجرامية وقــد يكون لهــا طــابع دولي الخصائص.

حرية الدين والعقيدة حق من حقوق الإنسان , مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان اليوم , يتم اختيار هذا الحق , دعونا نعمل لقلب التيار المروع , لبناء مجتمعات أكثر شاملة وسلمية , حيث يتم الاحتفال باختلافاتنا واعتبارها ثرائ يقوينا جميعًا.

أنطونيو غوتيريش | الأمين العام للأمم المتحدة

يأتي هذا في سياق من ارتفاع معدلات جرائم الكراهية فتدين المفوضية المصرية للحقوق والحريات مقتل القمص أرسانيوس وديد كاهن كنيسة السيدة العذراء والقديس بولس الرسول في كرموز بالإسكندرية أبريل ٢٠٢٢ حيث تعرض للطعن باستخدام آلة حادة (سكين) في العنق من قبل مواطن مسلم أثناء سيره بمنطقة سيدي بشر مما ادي الي وفاته اثر تلك الطعنة.

كانت المفوضية المصرية للحقوق والحريات قد رصدت عددا من وقائع جرائم كراهية وقتل واستهداف مواطنين مسيحي ورجال دين مسيحي من قبل مواطنين مسلمين، ففي يناير ٢٠١٧ قام مواطن ملتحي يدعى (عادل عبد النور) بذبح مواطن مسيحي يدعى (يوسف لمعي) أثناء تواجده أمام محله التجاري بمنطقة خالد بن الوليد بالاسكندرية اعتراضا على بيع الاخير للخمور بحسب مصادر صحفية، وفي مارس عام ٢٠١٧ تعرضت السيدة (ماري جميل مسعد) لمحاولة ذبح بالة حادة من قبل مواطن مسلم بشارع عبد المنعم رياض بمنطقة الوراق بالجيزة، وايضا رصدت جرائم عنف جماعي وجرائم ارهابية ففي يناير ٢٠١٠ في محافظة قنا قام مجهولين بفتح النار على مطرانية نجع حمادي أدى إلى مقتل ستة اقباط وعدد من الجرحى، وفي يونيو 2013 اقدم المئات من قرية زاوية أبو مسلم في مركز أبو النمرس بالجيزة على الاعتداء على اربعة من الشيعة وضربهم حتى الموت وسحلهم بسبب انتمائهم المذهبي وكان من بينهم القيادي حسن شحاتة، وفي ديسمبر ٢٠١٦ في وسط القاهرة قام شخص بتفجير كنيسة البطرسية الملاصقة للكاتدرائية المرقسية بمنطقة العباسية أسفر عن ٢٩ قتيل و ٤٩ مصاب/ة.

تشدد المفوضية المصرية للحقوق والحريات على أن مثل هذا النمط من الجرائم يدلل علي استمرار إخفاق الحكومة المصرية في التعاطي مع إشكاليات جرائم الكراهية ضد المواطنين المسيحيين وكما يوضح غياب استراتيجية حكومية واضحة لمكافحة الخطابات المحرضة على الكراهية تجاه الأقليات الدينية بمصر، خاصة المسيحيين وتؤكد على ضرورة أن تسرع الدولة في تفعيل التزاماتها الدستورية بشأن إنشاء مفوضية خاصة لمكافحة التمييز وفقا للمادة ٥٣ من الدستور ٢٠١٤ وكما تعيد التأكيد على ضرورة الالتفاف ملف الإصلاح الديني بما في ذلك تجديد الخطاب الديني والذي لا يمكن ضمانه بدون توفير مناخ ديمقراطي يضمن حرية التعبير للجميع ويسمح فيه بتبادل الآراء بحرية دون الملاحقات القضائية والاعتداءات من قبل أطراف غير حكومية.

اليوم الدولي
لضحايا الاختفاء القسري

ظهرت ممارسات إستخدام الاختفاء القسري أو السجن السري في البداية كشكل من أشكال القمع السياسي في دول أمريكا اللاتينية في عام 1960. كانت هاتي وغواتيمالا من أوائل الدول اللاتينية التي استخدمت الاختفاء القسري كوسيلة و شكل من أشكال السيطرة والقمع ثم تم تنظيمها بشكل ممنهج وممارستها في الجزء الجنوبي من أمريكا اللاتينية في عام 1970 خاصة في الأرجنتين. حيث تمت ممارسة جرائم الاختفاء القسري بشكل منظم ومنهجي، حيث قدرت أعداد

وثقت "حملة أوقفوا الإختفاء القسري" على مدار ٧ سنوات من عملها ما يقرب من ٣٠٣٠ حالة اختفاء قسري حتى نهاية ٢٠٢١ لا يزال اكثر من ١٦٠ شخص مختفي حتي الان.

المختفيين قسريًا ب 10 ألاف مختفي قسريًا أثناء فترة الحكم العسكري ما بين عامي 1976 و 1983 .

أشير إلي تلك الفترة بإسم "الحرب القذرة" نتيجة الأعمال الوحشية وانتهاكات حقوق الإنسان التي تم ممارستها ورعايتها من قبل الدولة في الأرجنتين تجاه الآلاف من المعارضين السياسيين خاصة من الأحزاب اليسارية والمؤيدين لها.

في أبريل عام 1977 قامت مجموعة من الأمهات اللاتي اختفي أطفالهن في تلك الفترة بمسيرة إلى ميدان مايو في مدينة بوينس أيرس، المقابل لقصر كاسا روسادا الرئاسي مطالبين الحصول على معلومات عن ماذا حدث لأطفالهن. استمرت الأمهات في تنظيم المسيرات إلى ميدان مايو كل أسبوع على مدى أربعة عقود مطالبين بمعرفة اماكن تواجد أطفالهم وعودتهم أحياء. وشكل شعار "عودة المغيبين احياء" العنوان الأبرز لعمل أمهات مايو في تلك الفترة.

لم تكن حركة أمهات مايو هي الحركة الوحيدة التي ظهرت كنتيجة لتفشي ممارسات الإختفاء القسري واحتجاز الضحايا بأماكن غير معلومة في أمريكا اللاتينية. ايضًا، تم إنشاء إتحاد أمريكا اللاتينية لرابطة أقارب المعتقلين المختفين قسريًا (FEDEFAM). وهي منظمة غير حكومية تأسست في عام 1981 في كوستاريكا كرابطة محلية وإقليمية للجماعات التي تعمل ضد السجن السري والاختفاء القسري في عدد من دول أمريكا اللاتينية.

نتيجة ارتفاع وتيرة حوادث الاختفاء القسري الممنهجة، في دول مختلفة في أمريكيا اللاتينية مثل بوليفيا والبرازيل وكولومبيا والسلفادور وهايتي والمكسيك وبيرو، ثم استخدامها كمنهجية في القمع في دول قارتي آسيا وأفريقيا. أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 133/47 المؤرخ بتاريخ 18 ديسمبر/كانون الأول من عام 1992، إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعربت سلفًا في قرارها رقم 33/173 المؤرخ بتاريخ 20 ديسمبر/ كانون الأول عام 1978 عن قلقها بشأن التقارير التي وردت من أنحاء مختلفة من العالم المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وطلبت من لجنة حقوق الإنسان أن تنظر في مسألة المفقودين لاتخاذ التوصيات المناسبة. كما طالبت الحكومات بأن تعتبر القوات المكلفة بإنفاذ القانون وحفظ الأمن مسئولة قأنونًا عن التجاوزات التى قد تؤدي إلى حالات اختفاء قسري أو غير طوعي ولكن استمر استخدام الاختفاء القسري بشكل ممنهج كشكل من أشكال القمع السياسي. وفي ديسمبر/ كانون الأول عام 2006، اعتمدت الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتي تهدف إلى منع حالات الاختفاء القسري ومعاقبة الجناة وتقديم تعويضات للضحايا ولذويهم.

أشارت التقديرات العامة بأن السجن السري أو ما يعرف بالاختفاء القسري يمارس في حوالي 30 بلد وقد سجل فريق مفوضية حقوق الإنسان العامل على حالات الاختفاء القسري حوالي 46000 حالة اختفاء قسري في ظروف مجهولة.

وتم اختيار يوم 30 أغسطس من قبل التحالف الدولي لمكافحة حالات الاختفاء القسري ليكون اليوم الدولي للمختفيين قسريا بغرض الترويج بحالات الاختفاء القسري وضرورة مكافحة جرائم الاختفاء القسري على المستوى المحلي والدولي. والترويج للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وتم ذلك في يوم 30 أغسطس 2008.

وفي مصر أطلقت المفوضية المصرية للحقوق والحريات حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" في يوم 30 أغسطس عام 2015. وذلك في ظل توسع السلطات المصرية بإرتكاب جرائم الاختفاء القسري بحق العديد من المعارضين السياسيين والفاعلين في مجال الحقوق والحريات في مصر. وقد وثقت الحملة على مدار 7 سنوات من عملها ما يقرب من 3030 حالة اختفاء قسري حتى نهاية 2021.

هدفت الحملة إلى نشر الوعي بخطورة جريمة الاختفاء القسري على المجتمع المصري وتقديم الدعم القانوني والنفسي والإعلامي لضحايا الاختفاء القسري وذويهم. بالاضافة الى السعي لدى اجهزة الدولة للكشف عن مصير الأشخاص المختفيين قسريًا وملاحقة مرتكبي الجريمة ومكافحة افلاتهم من العقاب والحصول على تعويض وجبر ضرر للضحايا ومعالجة القصور التشريعي في القوانين المصرية و الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وتجريم الاختفاء القسري.

تستخدم الحملة منهج احصائي تحليلي في تتبع أعداد المختفين قسريًا وتصنيف حالتهم وفقًا لمعايير عديدة منها الوضع الحالي للضحايا سواء كانوا مازلوا قيد الاختفاء القسري أو تم إطلاق سراحهم أو كأنت حالتهم غير معلومة. ايضًا الوضع القانوني للضحايا وإذا ما كان تم إخلاء سبيلهم أو مازلوا قيد الحبس الاحتياطي أو حكم عليهم، بالإضافة الى التصنيف العمري و التوزيع الجغرافي ووفقًا لأماكن الاختفاء وأماكن الظهور ومدد الإختفاء.

جاءت أهمية التوعية بضرورة مكافحة جرائم الاختفاء القسري لما توفره من مظلة غير قانونية لأعمال التعذيب والعنف وجرائم القتل خارج إطار القانون دون خطر الخضوع للمحاسبة والمسائلة القانونية. كما في حالة الباحث الاقتصادي أيمن هدهود والذي تلقت أسرته في يوم 9 أبريل 2022 اتصالاً هاتفيًا من أحد ضباط الشرطة يبلغهم بوفاته و يطلب التوجه لاستلام جثامين ذويهم من مشرحة مستشفي العباسية للصحة النفسية.

وقد كأنت أسرة الباحث هدهود قد فقدت الاتصال معه قبل حوالي شهرين من تاريخ وفاته. وقبل أيام من إعلأن وفاة هدهود كانت أسرته قد قامت باتخاذ الإجراءات القانونية للكشف عن مكان احتجازه. وذلك بعد إلقاء القبض عليه من مكان غير معلوم للأسرة يوم 5 فبراير 2022 ثم اختفى منذ الوقت. تم ايداع هدهود داخل مستشفى العباسية للصحة النفسية والتى استمرت

في إنكار وجوده قرابة الشهر بعد اصدار قرار من النيابة بتحويله إلى المشفى. إلا أن الباحث قد اختفي قرابة 12 يومًا بين تاريخ اختطافه وتاريخ تحويله لمستشفى العباسية. الأمر الذي يشير إلى تعرض هدهود إلى انتهاكات جسيمة خلال تلك الفترة والتى انتهت بوفاته في مستشفي العباسية للصحة النفسية.

وقد جاء بيان النيابة العامة يفيد بعدم تواجد شبهة جنائية في مصرع الباحث أيمن هدهود إلا أن شقيقه عمر هدهود قد رفض نتائج التحقيق وقال أن جثة أخيه المختفي منذ شهرين كأنت تحمل كسورًا في الوجه والجمجمة وأنه قد منع من قبل العاملين في المستشفى من تصوير الجثمان بالكامل كما أجبر على حذف الصور التى التقطها.

وتجدد حملة "أوقفوا الاختفاء القسري" مطالبتها للسلطات المصرية بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، كخطوة أولى للحد من الإنتهاكات المستمرة في حق السياسيين وأصحاب الرأي والمعارضين وغيرهم ممن تعرضوا للاختفاء القسري خلال السنوات الأخيرة.

وتحذر من الاستمرار في إخفاء المواطنين دون أي سند قانوني يحميهم ويحمي حقوقهم القانونية والدستورية وحقهم في الحياة وحقهم في السلامة الجسدية والحماية من التعذيب وكافة أشكال المعاملة القاسية أو اللإنسأنية و حقهم وحق ذويهم في معرفة مصيرهم وحقهم في التواصل مع ذويهم وأسرهم وممثلهم القانوني.

> في الارجنتين قدرت أعداد المختفيين قسريًا ب ١٠ آلاف مختفي قسريًا أثناء فترة الحكم العسكري ما بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٣.

الفقرة ٢ المادة (٢٠) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

"تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف"

موجز تاريخ الحرية...

قصة ميلاد حقوق الإنسان والمواطن

الكاتب "محمد يونس"

صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عام ٢٠١٢

لتحميل الكتاب ‹

يتناول الكتاب كيفية انتقال مبادئ الحرية من مجرد كونها مبادئ إلى قوانين ومواثيق ملزمة، كما يتناول أيضًا واقع الخلاف بين من يرى أن هذه المبادئ والحقوق عرفتها الشعوب العربية قبل الشعوب الأخرى، ومن يرى أن هذه المبادئ تتعارض مع الشريعة الإسلامية، والاتجاه الأخر الذي يرى أننا يجب أن نستلهم من هذه الحقوق ما يتوافق مع طبيعتنا، ونتجاهل ما لا يتوافق معنا.عن هذه الحريات والنضال من أجلها أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان كتاب بعنوان "موجز تاريخ الحرية...قصة ميلاد حقوق الإنسان والمواطن" للكاتب "محمد يونس" وذلك ضمن سلسلة التعليم التي يصدرها المركز.

الكتاب الذي جاء في ثمانية فصول، يستعرض أبرز المواثيق والإعلانات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالحريات في كل من انجلترا وفرنسا وأمريكا وصولاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يتناول الكتاب في الجزء الخاص بالملاحق أهم نصوص القوانين والمواثيق المتعلقة بالحريات ومنها ميثاق الحريات الإنجليزي 1215، عريضة الحقوق 1628، إعلان الحقوق الإنجليزي ونظيره الأمريكي، وكذا إعلان الاستقلال الأمريكي ودستور الولايات المتحدة الأمريكية، كما يتناول الكتاب باستفاضة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصادر في 1948.

> "يبدأ تاريخ الحرية من اللحظة التي نجح فيها الإنسان في تقنينها لا من النقطة التي فكر فيها في الحرية

والحرية في معناها الواسع تشمل الحريات السياسية، الفردية، الشخصية، والحقوق المدنية وهي حريات مازالت كثير من المجتمعات محرومة من التمتع بها.